



الجمهورية العربية السورية جامعة دمشق المعهد العالي للتخطيط الإقليمي قسم الدراسات الإقليمية المتكاملة

تقييم القانون المالي رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ الخاص بتمويل الوحدات الإدارية في إعداد الخطط التنموية المحلية

Evaluation of financial law no 37of 2021 regarding financing administrative units in preparing local development plans

مشروع تخرج مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تأهيل وتخصص في الدراسات الإقليمية المتكاملة

إعداد الطالب: خليل إبراهيم دياب

إشراف التنسيق العلمي: د.ريدة ديب د.أسامة درويش

الملخص

يعتبر القانون المالي رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ نقلة نوعية وأداة جديدة من أدوات تمويل الوحدات الإدارية، فلا يمكن تصور وجود وحدات إدارية قادرة على القيام بتمويل ذاتي دون وجود قانون واضح يبنى على اللامركزية ويدرس بشكل واقعي الوضع الاقتصادية بالدرجة الأولى والواقع الاجتماعي بالدرجة الثانية، ومن ثم باقي الأمور التي لا يمكن التغافل عنها كالأمور الخدمية ضمن الوحدات الإدارية بشكل يجعل هناك حلقة قائمة متجددة بين جميع الوحدات الإدارية والمجتمع، فلا يمكن تصور وجود علاقة ما بين الوحدات الإدارية بمعزل عن الوسط الاجتماعي والواقع العمراني والخدمي والثقافي ومراقبة درجة تفعيل القانون وجودة اداءه بالشكل المطلوب ضمن الوحدات الإدارية وخارجها. وأيضاً تقييم أداء القانون ودرجة التقدم الذي وصل اليه إذا ما قورن بالتجارب العربية، كون الدول النامية تخطوا بخطى ثابتة ومتشابهة في عملية التمويل المحلي إذا ما قورنت بالدول الرأسمالية التي تعتمد بشكل رئيسي على القطاع الخاص من مصارف وبنوك ووسائل مالية تأمينية أخرى تساهم بشكل كبير وفعال في عملية التطور مع تطور مجتمعاتها وتأمين البنى التحتية اللازمة ودعم الدول بما يجعلها قادرة على تمويل نفسها والدول النامية الأخرى.

Abstract

Financial Law No. 37 of 2021 is considered a qualitative leap and a new tool for financing administrative units. It is impossible to imagine the existence of administrative units capable of self-financing without a clear law based on decentralization and a realistic study of the economic situation primarily and the social reality secondarily. This includes service matters within the administrative units in a way that creates a renewed and continuous link between all administrative units and the community. It is impossible to imagine a relationship between administrative units in isolation from the social, urban, service, and cultural reality and monitoring the degree of activation of the law and its performance quality within and outside the administrative units. Also, evaluating the performance of the law and the degree of progress it has reached compared to Arab experiences, as developing countries have made steady and similar strides in the process of local financing compared to capitalist countries that mainly rely on the private sector of banks, financial institutions, and other insurance means that contribute significantly and effectively to the development process with the development of their societies and securing the necessary infrastructure and supporting countries to make them capable of self-financing and other developing countries.